دور الهاشميين في تطور التعليم في الأردن منذ تأسيس الإمارة (1921م – 2023م)

محمد اصبيح معاون سلامة*

تاريخ وصول البحث: 2023/11/26م تاريخ قبول البحث: 2024/1/28م

الملخص

يسعى هذا البحث لتتبع مسار تطور التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية في مراحل نشأتها المختلفة، وذلك من خلال توضيح عوامل تطور التعليم في الأردن ودوافعه، وأبرز التحديات التي تواجهه وما زالت، وإبراز دور الهاشميين النهضوي في عملية التعليم، حيث كان لهم الدور الكبير في وضع الخطط والرؤى التي قامت على ركائز إسلامية وعروبية ساهمت في رقي التعليم على مر تاريخ المملكة.

* باحث.

.

The role of the Hashemites In the Development of Education in Jordan Since the Founding of the Emirate (1921 AD - 2023 AD)

Abstract

This research seeks to trace the path of the development of education in the Hashemite Kingdom of Jordan in the various stages of its emergence, by clarifying the factors and motives for the development of education in Jordan, the most prominent ongoing challenge. In addition of highlighting the role of the Hashemite Renaissance in the education process, as they had a major role in developing plans and visions that were based on Islamic and Arab pillars contributed to the advancement of education throughout the history of the Kingdom.

المقدمة:

يعد التعليم عنصرا أساسيا في حياة المجتمعات وخاصة في عصرنا الحالي، فهو المؤسسة الحقيقية التي من خلالها لا تتم عملية التنشئة العلمية وحسب، وإنما عملية تنشئة سياسية وتاريخية تتحدد فيها هوية الفرد الحقيقية المرتبطة بأمته وتاريخها، ولذلك حظي التعليم باهتمام الدول الحديثة، التي أدركت أهمية المؤسسات التعليمية في إعداد وتوجيه المجتمعات وضبطها، كما أدركت ما للتعليم من أهمية في ارتقاء الدول وقوتها.

لقد حظي التعليم منذ بداية تأسيس إمارة شرقي الأردن برعاية خاصة للملوك الهاشميين، ويسعى الباحث في هذا البحث إلقاء الضوء على مراحل تطور التعليم في الأردن.

مشكلة البحث:

ويحاول الباحث في هذا البحث تتبع تاريخ تطور التعليم في الأردن، وماهية الظروف التي دفعت مسيرة تطور التعليم، والبحث في التحديات التي واجهتها، ودور الملوك الهاشميين في تطوير هذه العملية، وأثر الظروف الاجتماعية والرؤى الملكية على التشريعات والأنظمة التي ساهمت بتطوير عملية التعليم.

وبهذا فإن الباحث يحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

ما الظروف والتحديات الرئيسية لكل مرحلة من مراحل تطور التعليم؟

هل كان لرؤى الهاشميين دور في تطوير التعليم؟

هل كانت التشريعات والأنظمة المعنية بالتعليم تواكب التطورات الداخلية والخارجية؟

أهمية الدراسة:

من خلال الإجابة على الأسئلة السابقة تتبلور أهمية الدراسة، وهي أنها قد تفيد بإيجاد نظرية واحدة يفهم من خلالها مسار تطور التعليم في الأردن وتفسر تطوراته في المراحل التاريخية المختلفة، كما أن دراسة تاريخ هذا التطور يساهم في فهم أخطاء كل مرحلة، مما يمكن تجنبها في المستقبل.

حدود البحث:

-الحد المكاني: الأردن.

-الحد الزمني: 1921 – 2023م.

-الحد الموضوعي: تطور التعليم في مراحل نشوء الدولة الأردنية.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة وأهمها:

-المدني، زياد عبد العزيز، التعليم في عهد الملك عبد الله الأول ابن الحسين 1921-1951. وقد عني الباحث فيها بتعقب تطور التعليم خلال عهد الإمارة، وجاءت دراسته غنية بالمعلومات، التي عالجت الظروف المحيطة بتلك الفترة بتطور التعليم، كما عالجت شخصية الملك المؤسس وأثرها على تطوير التعليم.

-صلاح، ياسين فارس ياسين، تاريخ التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية (1946م – 1987)، دار ورد – عمان، 2017م. ويسعى الباحث في هذه الدراسة إبراز مراحل تطور التعليم منذ إعلان المملكة إلى سنة 1987، ورغم أن دراسته مهمة لاحتوائها على كم هائل من المعلومات، إلا أنها تعاني في النواحي التنظيمية، كما تفتقر إلى الاستنتاجات.

-التل، أحمد يوسف، الظروف السياسية والاقتصادية التي أثرت في تطوير التربية والتعليم في الأردن، وزارة الثقافة – عمان، 1978م. وقد سعى الباحث في هذه المنهجية لمعالجة الظروف التي ساهمت في تطوير التعليم، إلا أن استخدام الباحث لأدوات منهجية ماركسية قائمة على التحليل الطبقي، أدت به إلى نتائج منحازة أيديولوجيا، وبعيدة عن المنطق والواقع.

منهجية البحث:

لقد استخدم الباحث في هذا البحث منهجية استقرائية قائمة على تتبع النصوص والمعلومات ووصفها، ثم نقدها ومقارنتها وتحليلها، وذلك للوصول إلى نتائج أقرب إلى الدقة بعيدا عن الانحياز.

تمهيد:

لم يكن العثمانيون في أواخر عهدهم قادرين على تحقيق تطور إداري وحضاري في منطقة شرقي الأردن مقارنة بغيرها من المناطق، ويبدو ذلك واضحا على صعيد النواحي التعليمية، فخلال عصر التنظيمات في القرن التاسع عشر حتى عام 1918م لم يكن في الأردن سوى 21 مدرسة، 18 مدرسة منها ابتدائية، وثلاثة رشدية، وكان التدريس في هذه المدارس باللغة التركية، إذ لا توجد أي مدارس ثانوية (الجالودي، 1999م، ص 360-366)، فقد كانت المدارس الرشدية يقتصر تدريسها على الفئات العمرية بين 12-16سنة. (الشناوي، 1983م، مج2/ ص 797).

ولم يكن لدى العثمانيين أي سياسات تشجيعية للترغيب في التعليم أو السماح بفتح مدارس خاصة في شرقي الأردن باستثناء بعض المدارس الإرسالية الغربية التي كانت تعنى بتعليم بعض

الطوائف المسيحية في المنطقة (المدني، 2023م، ص 9)، وكانت المدارس الحكومية العثمانية في بلاد الشام شديدة التبعية للحكومة المركزية في اسطنبول، لدرجة أن افتتاح أي مدرسة حكومية أو توسعتها وإصلاحها يحتاج إلى إجراءات إدارية معقدة وطيلة، جراء القوانين الإدارية البيروقراطية والأوضاع المضطربة. (عوض، د.ت، ص259-260)، وهو أمر ساهم في عرقلة عملية تطور التعليم.

ويبدو أن السبب في عدم اهتمام الدولة العثمانية بهذه المنطقة من بلاد الشام لم يكن شيئا إراديا من قبلهم، بل يكمن في طبيعة العلاقة بين الدولة وجزء كبير من سكان المنطقة حيث النزاعات المتكررة بين الدولة والقبائل والسكان في منطقة شرقي الأردن، مما دفع الكثيرين منهم لأن يعتبروا المدارس التي تقيمها الدولة إثباتا لسلطتها أمامهم، كما رفضوا الدخول في هذه المدارس الحديثة هربا من الضريبة، وخوفا من تسجيل أسماء أبنائهم لدى الدولة فتأخذهم إلى الجندية، ولذلك فضل السكان إرسال أبنائهم إلى الكتاتيب الشعبية القديمة التي لم تكن تدرس العلوم على نحو المدارس العثمانية النظامية الحديثة، التي كانت تسيطر عليها معارف قديمة كثير منها مرتبط بقصص وأخبار دخلت كتب التاريخ الإسلامي والأدب لا علاقة لها بالإسلام، وإنما كانت مستاقةً من الأديان والأمم الأخرى، وهو أمر أدى إلى انتشار الجهل. (أبو الشعر، 2001م، ص 566). خاصة وأن هذه المرحلة من عمر الدولة العثمانية قد عانت من ضعف السلاطين العثمانيين، وتسلط رجال الدولة الكبار الذين كان الكثيرون منهم لا يهتمون سوى بجني الثروة والمال، والإيقاع ببعضهم البعض، وتعيين حلفائهم ورجالهم في المناصب. (أوزتونا، 1990م، مج2/ ص 78)، الأمر الذي ساهم بإيجاد هذه الفجوة بين الدولة والكثير من السكان في هذه المرحلة، وساهمت بإفشال الكثير من الإصلاحات التي سعت لها الدولة.

أولا: تطور التعليم خلال عهد الملك المؤسس عبد الله الأول:

في عام 1921م قامت إمارة شرقي الأردن على يد الأمير عبد الله الأول بن الحسين، وكان من ضمن التنظيمات الإدارية التي أقامتها الإمارة هي المعارف التي تعنى بتعليم السكان في البلاد، وكانت خلال أول حكومة أردنية رأسها رشيد طليع [1] تأسست كمديرية مندمجة مع وظائف مشاور الصحة والعدلية. (الماضي والموسى، 2017م، ج1/ ص 201-204 و366).

وفي عام 1923م تأسس مجلس التعليم، ويرأسه رئيس الوزراء، وعضوية كل من المفتش الملكي، ومدير المعارف، ومدير الصحة، ومدير الأشغال، وكان يعنى بتحسين التعليم، واختيار المناهج التدريسية، واختيار المعلمين والكتب، ولم يلغَ إلا عام 1929م، وحلت مكانه لجنة

متخصصة تتكون من مدير المعارف رئيسا، وعضوية مفتش المعارف، ومدراء المدارس الثانوية. (الحصري، 1949م، ج1/ ص 50 و150).

أما على صعيد التشريعات، فقد بقيت الإمارة تتبع القوانين والأنظمة العثمانية مع بعض التحسينات والتغييرات التي تناولت المناهج، وإلزامية التعليم، والاهتمام باللغة العربية، وذلك حتى عام 1939م، حيث صارت المعارف وزارة مستقلة، وكان أول وزير لها هو أحمد علوي السقاف، ثم صدر في العام نفسه قانون المعارف، الذي وضع ليراعي عملية متابعة التعليم وتطوره تزامنا مع التقسيم الإداري للإمارة، وتقسيم المدارس إلى حكومية وخاصة (عثمان، 1995م، ص 87-88)، فسهل ذلك عليها القيام بمهامها الجديدة التي صدرت عام 1945م من إشراف على التعليم والامتحانات والشهادات وإرسال البعثات العلمية. (صلاح، 2021م، ص 21).

لقد واجهت الإمارة الناشئة صعوبات جمة، فقد قامت ضمن مجتمع تعرض للتهميش على مدى قرون من قبل العثمانيين وحكوماتهم، مما انعكس على عقليته في رفض سلطة غير السلطات التقليدية المتمثلة بزعامة شيوخ القبائل، مما أدى إلى حدوث عدد من حركات التمرد التي تمكنت الإمارة الناشئة من إنهائها أو احتوائها، وهو ما انعكس على تطور التعليم فيها (صلاح، 2021م، ص 16- 17)، كما قام الانتداب البريطاني بعرقلة مسيرة التعليم، وضمان عدم نجاح أي برنامج اجتماعي أو تربوي، ويتجلى ذلك من خلال الحد من موازنة التعليم وتقليلها.(التل، 1978م، ص 22 و 73-76)

وجعلت بريطانيا النظام التعليمي نظاما قائما على شكل طبقي يضمن لكبار الملاك والتجار والأغنياء وزعماء القبائل وأبنائهم احتكار التعليم، وذلك كانعكاس للنظام البريطاني التعليمي القائم آنذاك (صلاح، 2009م، ص 26)، من خلال تكاليفه، وتوزيع المدارس في البلاد، وخلق ظروف اقتصادية تجعل الكثيرين من الناس يعزفون عن الاستمرار فيه وتعليم أبنائهم. (منصور، 2016م، ص168-169)

ولكن هذه الصعوبات لم تمنع الأمير عبد الله من تطوير الحالة التعليمية قدر الإمكان، حيث قام بإنشاء المجمع العلمي لإحياء الآثار القومية ورفع منارة المعارف العربية سنة 1923م، وأسس وافتتح مدرسة السلط الثانوية لتكون أول مدرسة ثانوية في شرقي الأردن سنة 1925م.، وكان قرار إنشائها صدر عام 1923م.(الشياب، 2022م، ص 66 و 70)، وارتفع عدد المدارس في الأردن إلى 53 مدرسة ابتدائية وثانوية، عدا عن المدارس الأهلية والأجنبية البالغ عددها 21 مدرسة،

واستمر العدد بالارتفاع في عام 1928م، حيث أخذ الاهتمام بالتعليم يزداد من خلال تعليم الإناث، والاهتمام بالتعليم المهني الذي يظهر من خلال مدرسة الصناعة في عمان (الماضي والموسى، 2017، ج1/ ص 366-368)، وقد وصل مجموع المدارس إلى 168 مدرسة، منها 49 مدرسة حكومية، و119 مدرسة خاصة، وارتفع العدد عام 1931م إلى 208 مدارس.(الموسى، 1990م، ص 321- 325 و353).

وكان الاهتمام بتعليم الإناث في الأردن مبكرا منذ بدايات عهد الإمارة، فمع عام 1922م افتتحت مدارس خاصة بتعليم الإناث، وبلغت 3 مدارس من مجموع 29 مدرسة حكومية، ومدرستان من مجموع 15 مدرسة خاصة في ذلك العام، وكانت نسبة الإناث من مجموع الطلبة حوالي 10%، أما عدد المعلمات فقد بلغ 12 معلمة من مجموع المعلمين البالغ عددهم 81 معلما.(الخماش، 2021م، ص 28) وما أن أعلن الملك المؤسس عبد الله الأول نهاية الإمارة وقيام المملكة الأردنية الهاشمية عام1946م، كان عدد المدارس في البلاد 77مدرسة حكومية، مع زيادة بعدد المعلمين والمعلمات. (الموسى، 1990م، ص 357).

ويقدم الجدول الآتي عدد المدارس الحكومية خلال هذه المرحلة (صالح، 2021م، ص 100-101):

السنة	عدد مدارس الذكور	عدد مدارس الإناث	المجموع
1922م	38	6	44
1923-1929م	47	6	53
1930-1940م	64	10	74
1940-1946م	67	10	77

ويقدم هذا الجدول نسبة عدد الطلاب في هذه المدارس من كلا الجنسين وعدد المعلمين والمعلمات (صالح، 2021م، ص 100-101):

السنة	عدد الطلاب الذكور	عدد الطالبات الإناث	المجموع	عدد المعلمين	عدد المعلمات	المجموع
1922م	2098	318	3316	79	2	81
1923-1929م	3545	598	4143	99	21	120
1930-1940م	5031	1874	6905	147	35	182
1940-1946م	8673	2056	10729	174	40	214

واستمر الوضع التعليمي على ما هو عليه بعد إعلان الملك المؤسس عبد الله الأول قيام المملكة، ولكن في عام 1948م حدثت النكبة في فلسطين، وأعلنت الوحدة بين الضفتين فيه، وبسبب ذلك حدثت قفزة في التعليم في الأردن خاصة وأن التعليم في المجتمع الفلسطيني كان أفضل وأكثر انتشارا وتنظيما من شرقي الأردن منذ عصر الدولة العثمانية، وكانت أعداد المتعلمين والمعلمين كبيرة مما أدى إلى استفادة الأردن من هذه الكوادر الفلسطينية التعليمية بشكل كبير. (مهنا، 1989م، ص 87و 97-98).

واستشهد الملك عبد الله المؤسس عام 1951م، ممهدا الطريق لمن بعده من الهاشميين في نهضة الأردن بعد أن زرع بذورها، ويرى الباحث أن الملك المؤسس -رحمه الله- قد أولى التعليم عنايته، فكان يكثر من زيارة المدارس لتفقدها، ساعيا لجلب أفضل المعلمين حتى من الدول العربية الأخرى، مهتما بالمناهج والكتب والأساليب التعليمية، إذ كان يرى أن التعليم يجب أن ينمي روح الانتماء العربية، وأنه لا تناقض بين الإسلام والعروبة والوطنية، وكان مهتما بتعليم شعبه بكافة طبقاته وفئاته، بل كان حريصا على تعليم الفتيات، فقد كان ينظر للمدرسة المؤسسة الحقيقية لإنشاء الأطفال، ومن خلالها تترسخ هوية الفرد الوطنية والقومية، ومن خلالها يبنى المستقبل، وهذا ما يظهر من خلال سلوكياته وخطاباته.(ظبيان، 1967م، ص 39-40).

ويرى الباحث أن إنجازات الملك المؤسس خلال فترتي الإمارة والمملكة لا يمكن التقليل من شأنها، خاصة وأنه كان يواجه واقعا اجتماعيا صعبا ترسخت فيه القبلية ورفض الدولة، كما كان للانتداب البريطاني أثره، وكان للأحداث السياسية في المنطقة والعالم أثرها، إلا أنه تمكن من رفع مستوى التعليم الذي هو ركيزة أساسية في بناء المجتمعات والدول، كما كانت البلاد تعاني من فقر سكانها وقلة مواردها.

وتولى بعده جلالة الملك طلال بن الحسين، ولكن أيامه لم تطل إذ عزل عن الحكم جراء مرض عضال جعله غير مؤهل للاستمرار بالحكم بعد حوالي سنة من توليه وذلك عام 1952م، ونودي بابنه جلالة الملك الحسين بن طلال، وبالرغم من قصر أيام حكمه إلا أنه استحدث دستور عام 1952م، الذي ضمنت فيه الدولة إلزامية التعليم ومجانيته في المراحل الأساسية، كما ضمنت توزيع الكتب على الطلاب مجانا وبسعر التكلفة. (الخوالدة والزعبي، 2016م، ص 52)

ثانيا: تطور التعليم في عهد الملك الحسين بن طلال:

تولى الحكم بعد الملك طلال ابنه الملك الحسين عام 1952م، ولكنه وضع تحت مجلس وصاية لعدم وصوله لسن الثامنة عشر، ولم يستلم كافة سلطاته إلا في أيار 1953م، وقد شهد حكم الملك الحسين أحداثا وأوضاعا خطيرة على الصعيد الإقليمي والعربي، وعلى الصعيد العالمي، إلا أن جلالة المغفور له تمكن من تحقيق العديد من الإنجازات في تطوير الأردن وتحديثه، وذلك حتى وفاته في السابع من شباط عام 1999م. (طقوش، 2014م، ص 269).

ورث الملك الحسين إرثا ثقيلا على الصعيد التعليمي، فقد أدت الوحدة بين الضفتين بعد نكبة 1948م إلى جدل حول التعليم، خاصة وأن المجتمع الفلسطيني كانت نسبة التعليم فيه عالية وبلغت نسبة الطلاب المسجلين فيه بالمدارس بين عامي 1945 – 1946م 69% من إجمالي عدد السكان من نفس السن، أما في الأردن فقد بلغت النسبة 28% (Szyliawicz,1973, p.197).

ولذلك فقد ارتأت نسبة كبيرة من الأردنيين والفلسطينيين بأهمية التعليم أداةً للتخفيف من الفوارق بين فئات وطبقات المجتمع، كما نظروا إليه كوسيلة تمكن البلاد من تجاوز حالة الجهل والفقر التي كانت عليها، كذلك كان للحرب مع إسرائيل أثرها في النظر نحو التعليم، فرأوا فيه وسيلة من وسائل مجابهة العدو الصهيوني. وفي المقابل لم تر نسبة من كبار الملاك والأغنياء أهمية بالاهتمام بالتعليم، داعين للحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن مكاسبهم، وظهرت أصوات أكثر عقلانية من رجال السياسية والعلم والتجار ممن رأوا في التعليم ضرورة وطنية، من خلاله تتحقق التنمية والرفاه. (منصور، 2009م، ص 59-60).

لقد كان لهذا الجدل أثره في أواخر عهد الملك المؤسس والملك طلال، اللذان كانا يميلان للرأي القائل بأهمية التعليم في تخفيف الفوارق الطبقية ولكونه وسيلة في مجابهة الصهاينة والمستعمرين، ويؤكد رأي الباحث ما بحثه في المبحث السابق من إنجازات كلا الملكين – رحمهما الله – ولكن المغفور له الملك الحسين هو من حسم هذا الجدل، حيث صدر قانون المعارف العام رقم 20 لسنة 1955م، فأرسى حق التعليم المجاني الذي كفله دستور عام 1952م، وجعلت مهمة وزارة المعارف الرئيسية تعليم الشعب وتنشئة جيل صحيح الجسم والعقيدة، والإشراف على المدارس، كما قسمت المراحل التعليمية إلى خمسة مراحل: رياض الأطفال، والمدارس الابتدائية ومدة الدراسة فيها خمس سنوات، والمدارس الثانوية وتستمر مراحلها لخمس سنوات، والمدارس العالية، ودور المعلمين والمعلمات. (التل، 1978م، ص 12؛ قانون المعارف العامة، 1955م، ص6)، وهو ما ساعد بعدم حصر التعليم بطبقة معينة في المجتمع على نحو ما كان عليه جراء سياسات الانتداب البريطاني.

وفي عام 1956/10/29م تشكلت حكومة سليمان النابلسي [2]، وفي هذه الحكومة تم استبدال وزارة المعارف بوزارة التربية والتعليم، ولا يزال يستخدم إلى اليوم في الأردن. (الخماش، 2021م، ص 99). على أن هذه الحكومة سرعان ما حلت سنة 1957م، وأعلنت حالة الطوارئ والأحكام العرفية في البلاد، وذلك جراء انتماء العديد من أعضائها إلى أحزاب وتيارات كانت ستؤدي إلى أزمات خطيرة في البلاد. (الماضي والموسى، 2021م، ج1/ ص 758)

ويرى الباحث أن التطورات السياسية الخارجية والداخلية، وكذلك التطورات الاجتماعية والاقتصادية كان لها أثر كبير في مسيرة تطوير التعليم، وقد أدرك الملوك الهاشميون هذه التطورات، وسعوا إلى مراعاتها بما يكفل تحقيق النتائج المرجوة منها، وهم يراعون في ذلك عدم إحداث أي انقسامات أو صراعات اجتماعية تؤدي إلى شق وحدة المجتمع، وهو ما يعكس بعد نظرهم، ورؤيتهم الثاقبة للواقع، فكانت رؤاهم وقوانينهم تعكس واقعية بعيدة عن الآراء والنظريات المثالية التي تبدو خلابة، ولكنها لا تمثل الواقع أو تحاكيه.

وينجر بعض الباحثين وراء هذه النظريات والآراء حيث يقللون من شأن عملية التعليم بعد إقالة حكومة النابلسي، إذ يعتبرونها عملية محافظة ورجعية، وأنها تسعى لترسيخ " أيديولوجية " الانتماء للوطن والملك (التل، 1978، ص 62)، وهم بذلك يتناسون عمدا أن الأردن ونظام الحكم فيه قد تعرض إلى تهديد وجودي من قبل أصحاب الأيديولوجيات، وأن أصحاب الأيديولوجيات كانت مشاريعهم التعليمية والتربوية تنحاز إلى أفكارهم، ولا يمكن أن توصف عملية المحافظة على التراث والقيم المجتمعية ومراعاتها بأنها محافظة ورجعية، فأي عملية تعليمية لا تراعي قيم المجتمع وتراثه تصبح عملية تغريب للإنسان عن هذا التراث.

لقد شهد الأردن خلال الفترة بين عامي 1952 – 1967م نقلة نوعية في التعليم، حيث ارتفع عدد المدارس في عام 1966 إلى 1929 مدرسة، في حين كان عددها في عام 1952م 449 مدرسة، وارتفع عدد طلاب المدارس من 87085 طالبا في عام 1952م إلى 409443 طالبا عام 1966م، كما أنشئت أول جامعة في الأردن تعنى بالتعليم العالي وهي الجامعة الأردنية في عام 1962م. كل ذلك يؤكد محورية التعليم في رؤية المغفور له الملك الحسين بن طلال، مما يشير إلى نهضة تعليمية كبرى حلت في البلاد (نسيبة، 1992م، ص 27 – 28)، وفي عام 1964م صدر قانون التربية والتعليم رقم 16 لهذا العام، الذي عبر عن الفلسفة التربوية والتعليمية للمملكة، مستمدا أصوله من الدستور، فجاء ليؤكد على مبادئ الإيمان بالله، والإيمان بالمثل والقيم العربية،

وأهمية الوحدة العربية ومركزية القضية الفلسطينية، واحترام الفرد وحرياته وكيانه مع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة المجتمع، وإقامة العدالة في التعليم حيث تكون الفرص متساوية للجميع بغض النظر عن اختلافاتهم. (العمايرة، 1999م، ص 121-122) وهو ما ينقض ادعاءات بعض الباحثين كالتل الذي اعتبر أن سياسية التعليم بعد عام 1957م قد اتجهت نحو تركيز التعليم بيد فئة قليلة (التل، 1978م، ص 64).

وكان للتعليم المهني أهمية كبرى خلال هذه الفترة حيث اتسع التعليم المهني وازداد عدد المدارس المهنية، كما راعت التشريعات سنة 1964م إعادة تنظيم مهام ووظائف التعليم المهني، فما حل عام 1967م إلا وقد صار للتعليم المهني مديرية تعنى بأربعة أقسام هي: التعليم الزراعي، والصناعي، والتجاري، والنسوي. (المصري، 1993م، ص 60-62)، وقد كان الهدف المنشود من التعليم المهني هو المساهمة في تنمية المجتمع، وتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال العناية بالتكنولوجيا الحديثة. (جرادات، 2021م، ص 142).

وساهمت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بدعم التعليم وخصوصا التعليم المهني، وذلك لارتباطه ببرامج التوطين من خلال التشغيل، وبرامج الإعالة الذاتية (Al tal, 1995,p. 320)

أما تعليم البنات فقد شهد نقلة نوعية، إذ أكد قانون 1964م على أهمية التعليم لكلا الجنسين (صلاح، 2009م، ص 66)، إلا أنه جراء ضعف الموارد، وقوة حضور بعض العادات الاجتماعية السلبية كالزواج المبكر قد أثرت على نسبة التعليم بين البنات (عثمان، 1995م، ص 133-134)، ويرى الباحث أن تعليم البنات قد شهد نقلة نوعية خصوصا بعد الوحدة بين الضفتين واستقبال الأردن لأشقائه الفلسطينيين، فقد كانت نسبة تعليم الإناث في فلسطين مرتفعة، بل كان هناك أديبات وشاعرات فلسطينيات لهن شهرة وحضور قوي على مستوى العالم العربي، كفدوى طوقان وسلمى الجيوسي.(موسى، 1985م، ص 190).

ويقدم هذا الجدول معلومات عن عدد المدارس في المملكة بين عامي 1970- 1991م (صالح، 2021م، ص 194):

السنوات	عدد مدارس الذكور	عدد مدارس الإناث	المجموع
1970-1971م	1018	512	1530
1980-1981م	1910	840	2750
1990-1991م	2797	826	3626

ويقدم هذا الجدول عدد الطلبة والمعلمين بين عام 1970-1991م (صالح، 2021م، ص 104):

السنوات	عدد الطلبة الذكور	عدد الطلبة الإناث	المجموع	عدد المعلمين	عدد المعلمات	المجموع
1970-1971م	229065	161065	390455	6951	4973	11924
1980-1981م	408316	354109	762425	13742	14899	28641
1990-1991م	556252	516002	1,072,254	17822	27981	45803

ويلاحظ من هذه الجداول الطفرة التي حدثت على الصعيد الكمي في أعداد المدارس والطلبة والعاملين في التعليم، كما ويلاحظ الارتفاع الكبير الذي شهده القطاع في تعليم الإناث، وتبدو نتائج ذلك من خلال ملاحظة ارتفاع عدد المعلمات في عام 1990-1991م.

وقد كان للعامل الاقتصادي أثره في التعليم، كما كان للتعليم أثره في الاقتصاد الأردني، فقد ارتفعت نسبة النمو الاقتصادي في الدولة خلال الفترة من 1948 – 1967م جراء نمو الصناعات، والقطاع العقاري، وقطاع الخدمات، والانفتاح على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي ساهم بانتشار التعليم والإقبال عليه، وكان لهذا التوسع أثره، فقد ساهم ذلك بإيجاد الخبرات المشجعة للاستثمار، وفتحت أبواب الهجرة أمام الكثيرين من المتعلمين نحو دول الخليج تحديدا، الأمر الذي ساهم بدعم الاقتصاد الوطني. (الحوراني، 2021م، ص 61-62).

ويرى الباحث أنه يمكن استنباط نتائج هامة من هذا الاستقراء في المعلومات، حيث نلاحظ تضافر العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية في رفع مستوى التعليم، وإحداث نقلة نوعية فيه، على أن هذه العوامل دون وجود إنسان قائد يمتلك رؤية ونظرة ثاقبة لا يمكن أن تتحقق، ولكن الملك الحسين – رحمه الله – كان نموذجا للقيادة، مدركا لواقعه بتناقضاته ومشاكله وآفاقه، فكل عامل من عوامل رفع مستوى التعليم كان فيه تحديات ومشاكل تعرقل مسيرة التعليم، ففي السياسة الاضطرابات العالمية والإقليمية، وفي المجتمع الحراكات الداخلية والاختلافات بين الطبقات والفئات، وفي الاقتصاد ضعف الموارد، وكثرة الأعباء، وفي الفكر وجود تيارات وأفكار وتقاليد مختلفة.

ويعبر الحسين بن طلال عن هذه الشخصية العظيمة والقائدة في هذه الفترة بقوله: "أحد الأحلام العزيزة لدي هي أن أرى جميع أولاد الأردن وبناته في المدارس، وقد تحقق هذا الحلم

تقريبا. لقد بدأنا برنامجا تعليميا كاملا حيث يقوم العديد من المدارس الثانوية بإعطاء تدريب مهني في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة للطلاب الذين أنهوا دراستهم الابتدائية. قبل عشر سنوات كان عدد الطلبة الأردنيين الذين يدرسون في الخارج نحو مئة طالب. أما اليوم فيوجد سبعة آلاف طالب أردني يدرسون في مختلف جامعات العالم. والعدد يرتفع باطراد سريع. وسوف يأتي اليوم الذي نؤسس فيه جامعاتنا الخاصة ...". (الحسين بن طلال، 2021م، ص 252).

وفي عام 1988م صدر قانون التربية والتعليم رقم 27 ليمثل سياسة الدولة في التعليم بما يخدم مصالحها ومصالح شعبها، وذلك من خلال إشراك المجتمع بمعالجة القضايا التعليمية ومشاكل المرحلة السابقة، من تدنٍّ في المستوى التعليمي وقدرته على سد احتياجات الدولة من القوى البشرية اللازمة والمؤهلة، وانعدام التوازن في التخصصات، وعدم مشاركة المجتمع في معالجة القضايا التعليمية والتربوية، فجاء القانون ساعيا لإبراز دور المجتمع بالدفاع عن الوطن، ورفع مستوى الإنتاج الوطني، فصارت الإدارة أكثر توجها نحو اللامركزية، وارتفع مستوى إشراك المواطنين والمعلمين في النقاش حول قضايا التعليم، وصارت الشهادة الجامعية متطلب رئيسي لممارسة مهنة التدريس، بالإضافة لمراعاة التخصص، مع التأكيد على أن قوانين التربية والتعليم نابعة من مرتكزات دينية إسلامية وقومية عربية ووطنية أردنية، تعنى بالفرد وكرامته وحقوقه. (الفريجات، 2000م، ص 208-211).

وقد انعكس هذا القانون على المناهج التعليمية التي أصبحت أكثر حداثوية وارتباطا بالمناهج التربوية الحديثة، فأخذت تركز أكثر على المهارات وأساليب حل المشكلات والتفكير النقدي، وتبتعد عن النواحي اللفظية والنظرية، مما يشير لتوجه نحو فردانية التعليم، والابتعاد عن أساليب التفكير النمطية، وهي بذلك تعنى بالبيئة المجتمعية وتبرز دور المواطن. (أبو السميد، 1996م، ص 96)

وفي عام 1994م صدر قانون التربية والتعليم رقم 3، والذي جعل التعليم الثانوي تعليما مرتبطا بقدرات الطلاب وميولهم، فقسمه إلى مسارين: الأول: ثانوي شامل ينقسم إلى مسارين: أكاديمي ومهني، والثاني: تطبيقي: ويخضع لرعاية مؤسسة التدريب المهني، حيث يلاحظ زيادة الاهتمام بالتعليم المهني جراء ارتباطه بسوق العمل، ولما له من آفاق مستقبلية. (الدهامشة، 2012م، ص 28-29).

وتوفي الملك الحسين بن طلال في السابع من شباط لعام 1999م، وكان حكمه عبارة عن نهضة في كافة المجالات بالرغم من الصعوبات والعوائق، وتولى الحكم من بعده ابنه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ليستكمل مسيرة النهضة بعزم وإرادة.

ثالثا: تطور التعليم في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين:

تولى جلالة الملك عبد الله الثاني سلطاته بعد وفاة والده، وأخذ منذ بداية عهده بمواجهة العديد من التحديات الداخلية والخارجية، ومن أبرز التحديات الداخلية الاقتصاد الذي ضعف جراء الموقف الأردني من حرب الخليج الثانية عام 1991م، فأخذت الدولة تتوجه أكثر فأكثر نحو الخصخصة والانفتاح على السوق العالمي الحر، ويرتبط هذا الإصلاح الاقتصادي بإصلاح اجتماعي يدعم الفقراء، ويحمي المرأة والطفل، ويمكن المرأة من المساهمة بشكل أكبر بالإنتاج الاقتصادي، كما يرافقه إصلاح لمنظومة التعليم من ناحية التطوير لها دون أن يتم فصلها عن رؤى الهاشميين المرتبطة بالهوية الإسلامية والعربية، وكان لزوجته الملكة رانيا العبد الله دور كبير، فقد أطلقت في عام 2008م مبادرة مدرستي، وهي برنامج يسعى لتحديث التعليم بما يتوافق مع أسس التعليم الحديث، وقد كانت هذه المبادرة واسعة ولا تشمل فقط القطاع التعليمي الحكومي، وإنما أيضا القطاع الخاص، والمنظمات، والمجتمع المحلي. (طقوش، 2014م، ص 298-300)

لقد سبقت هذه المبادرة مرحلة تطوير تربوي نحو التميز استمرت لمدة خمس سنوات 2000-2005م، عني فيها بتطوير الجهاز التربوي والتعليمي من ناحية الأبعاد: القيادية والإدارية والابتكارية، على مستوى المؤسسة التعليمية وعلى مستوى الأفراد، ونتج عن ذلك مشاريع: مدارس الملك عبد الله للتميز، التي ترعى المتفوقين، ومشروع الملكة رانيا لحوسبة التعليم، ومشروع مهنية التعليم بجعل التعليم مهنة لها متطلبات وامتيازات، ومشروع رتب المعلمين الذي يعنى بترفيع المعلم على الصعيد الأكاديمي وتأهيله على الصعيد التربوي، ومشروع البنك المركز للاختبارات والتقويم المعني بوضع أسئلة امتحانات الثانوية العامة وتطويرها. ومشروع التغذية المدرسية، وتدريس اللغة الإنجليزية من الصف الأول بعد أن كان يبدأ بالصف الرابع، والاهتمام بالتعليم قبل المدرسي، وتوسيع أندية المعلمين، ومراكز ريادية للمتفوقين، وتعميم تعليم الحاسوب في المدارس. (جرادات، 2021م، ص 190-191).

ويلاحظ الباحث أن جلالة الملك عبد الله الثاني قد أولى اهتمامه للتعليم وتطويره من خلال الاهتمام بالتطور التكنولوجي، وذلك من خلال حوسبة التعليم وإدخال المواد التعليمية التي تعنى برفع مستوى الطلاب في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة المتمثلة بالحاسوب.

وكانت الغاية من هذه التحديثات اقتصادية إدراك جلالته لأهمية اقتصاد المعرفة في رفع المستوى الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتحقيق التنمية، ويعني اقتصاد المعرفة الاقتصاد القائم على الأفكار أكثر من القوة الجسدية، ويعتمد على التطبيقات التكنولوجية لا على المواد الخام (العتيبي، 2004م، ص 105). ويتجلى هذا الاهتمام منذ خطاب التكليف لأول حكومة في عهده، إذ دعا فيه للاهتمام بالتكنولوجيا، وتطوير التعليم، ورفع مستوى المعلمين والعناية بهم. (وثائق أردنية، 1999، ص 16).

وفي عام 2001 وقع الأردن اتفاقية مع كندا، قدمت فيها الأخيرة المساعدة لإدخال التعلم الإلكتروني إلى نظام المملكة التربوي والتعليمي بشكل مؤسسي (العتيبي، 2002م، ص24)، وفي عام 2003 بدأ العمل على برنامج ERFKE الذي يهدف إلى التغيير التربوي والتعليمي، من خلال إعادة توجيه أهداف السياسة التربوية من خلال إصلاح حكومي وإداري، وتغيير البرامج التربوية لتحقيق نتائج تعليمية تتوافق مع مفهوم اقتصاد المعرفة، وتوفير بيئة تعليمية تدعم التعليم النوعي والتكنولوجي، وتحقيق هذا التعليم من خلال نشره منذ مرحلة الطفولة. (الشلبي، 2013م، ص 155). وكان نتيجة هذه المبادرة انتشار الحوسبة في المدارس الأردنية، وربط عدد كبير منها بالإنترنت، وتأهيل أكثر من 35 ألف معلم ومعلمة للتعامل مع الحاسوب. (الشلبي، 2013م، ص 157).

لقد حقق الأردن انجازات كبيرة في التعليم الإلكتروني، وذلك على كافة الأصعدة، من ناحية البنية التحتية مقارنة بإمكانيات الدولة الاقتصادية الضعيفة، وعلى صعيد تأهيل المعلمين والكوادر التعليمية، وعلى صعيد تطوير المناهج الدراسية، وهو ما انعكس بالمحصلة على الطلبة، الذين تمكنت أعداد كبيرة منهم من التعامل مع الحاسوب والتكنولوجيا الجديدة.

وفي عام 2017م طرح جلالة الملك الورقة النقاشية السابعة التي تؤكد محورية الإنسان في فكر جلالة الملك، وقد ناقشت الورقة أهمية وضع خطة تنموية مع التركيز على تطوير العملية التعليمية بما يتلاءم مع التطور التكنولوجي، وأهمية التخطيط بحيث تصير العملية التعليمية متلائمة مع احتياجات سوق العمل، وذلك لتحقيق النتائج المرجوة من الاستثمار برأس المال

البشري، ولا يعني ذلك فصل الأردن عن هويته الإسلامية والعربية. (العوامرة، 2018م، ص 259 و263).

وتمكن هذا التطور في الأردن على الصعيد التكنولوجي من إثبات نفسه خلال أزمة كورونا 2020م، عندما تمت عملية التعليم عن بعد، على الرغم من وجود بعض السلبيات كفقدان الاتصال المباشر بين المعلم والطالب، وعدم وجود بنية تحتية مهيأة للتعامل مع الضغط في هذه الأزمات. (حزين، 2022م، ص 79 و81).

الخاتمة:

كان تطور التعليم منذ تأسيس الإمارة مرتبطا بالظروف الداخلية والخارجية، وكانت هذه الظروف انعكاسا لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، كما ارتبطت برؤى ملوك الأردن، الذين جاءت رؤاهم استجابة للتحديات التي تمر بها البلاد في كل مرحلة.

لقد جاء التعليم منطلقا من عدد من المرتكزات الدينية والقومية والوطنية التي تحفظ الهوية الأردنية، وبنفس الوقت كانت عملية تطوير تسعى دوما لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، والأساليب التربوية، ولهذا على مر تاريخ الدولة الأردنية شهدت البلاد عدد من التغييرات والتشريعات والمبادرات الساعية لرفع مستوى التعليم في البلاد.

لقد كان للتعليم أثره في رفع المستوى الاقتصادي للسكان والدولة، وتجلى ذلك منذ خمسينيات القرن الماضي، وصار أكثر وضوحا في عهد جلالة الملك عبد الله الثاني، الذي اعتبر التعليم عنصرا رئيسا في مسيرة الإصلاح الاقتصادي والسياسي، خصوصا أن عالم اليوم يعتمد على اقتصاد المعرفة القائم على استثمار الأفكار والتكنولوجيا، وإدراكا منه أن الإنسان هو رأس المال الفكري والمعنوي في الأردن الذي ينبغي الاستثمار بأفكاره الريادية والإبداعية.

ويوصي الباحث بالاهتمام أكثر بتاريخ تطور التعليم، وأخذ العبرة من الأخطاء في الماضي، فالمجتمعات البشرية تتعلم كالأفراد من خلال التجربة.

المراجع العربية:

1.أباظة والمالح، نزار ومحمد، إتمام الأعلام، دار صادر – بيروت، 1999م، ط1.

2.أبو الشعر، هند غسان، تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني (922-1337هـ/ 1516-1918م)، منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، عمان، 2001م.

3.أبو نوار، معن، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية: قيام وتطوير إمارة شرق الأردن، المؤسسة الصحفية الاردنية – عمان، 2000م.

4.أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، منشورات فيصل للتمويل – تركيا، 1990م.

5.بني حسن، أمين عواد مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، دار الجيل – بيروت، ط1، 1989.
6.التل، أحمد يوسف، الظروف السياسية والاقتصادية التي أثرت في تطوير التربية والتعليم في الأردن، وزارة الثقافة والشباب – عمان، 1978م.
7.الجالودي، عليان، قضاء عجلون 1864 – 1919م، منشورات لجنة تاريخ الأردن – عمان، 1999م.
8.جرادات، عزت، مئوية المشروع التعليمي النهضوي الأردني: التعليم العام (1921 – 2021م، وزارة الثقافة – عمان، 2021.
9.الحسين بن طلال، ليس سهلا أن تكون ملكا، ترجمة: هشام عبد الله، وزارة الثقافة – عمان، 2021.
10.الحصري، ساطع، حولية الثقافة العربية، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة، 1949م.
11.الخماش، نبال تيسير، الوزارات الأردنية: 1921-2021م، وزارة الثقافة – عمان، ط2، 2021م.
12.الخوالدة والزعبي، محمد وريم، التربية الوطنية: المواطنة والانتماء، دار الخليج – عمان، 2016م.
13.شتيوي، موسى، المجتمع الأردني: قوة التنوع والتحولات في مئة عام، وزارة الثقافة – عمان، 2021م.
14.الشلبي، جمال، الإعلام والتعليم في الأردن في ظل العولمة، مطبعة أروى – عمان، 2013م.
15.الشناوي، عبد العزيز محمد، الأزهر جامعا وجامعة، المكتبة الأنجلو مصرية – القاهرة، 1983.
16.الشياب، سلطان محمود، الأردن في مئة عام تأسيس وتعزيز: أحداث ويوميات 1921-2021م، وزارة الثقافة – عمان، 2022م.
17.صالح، كمال صدقي، أرقام ومؤشرات: الأردن في مئة عام، وزارة الثقافة – عمان، ط1، 1921م.
18.صلاح، ياسين فارس ياسين، تاريخ تعليم البنات وأثره في المجتمع الأردني: 1955-1994م، وزارة الثقافة – عمان، ط1، 2009م.
19.صلاح، ياسين فارس ياسين، تاريخ التعليم في المملكة الأردنية الهاشمية (1946-1987)، دار السفير – عمان، 2021م.
20.طقوش، محمد سهيل، تاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر، دار النفائس – بيروت، ط1 2014م.
21.عثمان، عدنان لطفي، التطوير التربوي والاجتماعي في عهد إمارة شرقي الأردن: 1921-1946م، دار الينابيع للنشر والتوزيع – عمان، 1995م.
22.العمايرة، محمد حسن، التربية والتعليم في الأردن: منذ أواخر العهد العثماني حتى عام 1997م، دار المسيرة – عمان، 1999م.
23.عوض، عبد العزيز محمد، الإدارة العثمانية في ولاية سورية (1864-1914م)، دار المعارف – القاهرة، د.ت.
24.الفريجات، غالب عبد المعطي، الإدارة والتخطيط التربوي: تجارب عربية متنوعة، المكتبة الوطنية – عمان، ط1، 2000م.
25.الماضي والموسى، منيب وسليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900-1959م، دار ورد – عمان، ط3، 2017.
26.المدني، زياد عبد العزيز، التعليم في عهد الملك عبد الله الأول بن الحسين 1921-1951م، وزارة الثقافة – عمان، ط1، 2023م.
27.المصري، منذر واصف، التعليم المهني في الأردن، منشورات لجنة تاريخ الأردن – عمان، 1993.
28.منصور، عزمي أحمد، تغير المناهج المدرسية وارتباطه بالتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الأردن (1950-2000م)، دار كنوز المعرفة – عمان، ط1، 2009م.
29.منصور، عصام محمد، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الخليج – عمان، ط1، 2016م.
20.الموسى، سليمان، إمارة شرق الأردن: نشأتها وتطورها، لجنة تاريخ الأردن – عمان، ط1، 1990م.
21.موسى، منيف، في الشعر والنقد، دار الفكر اللبناني – بيروت، ط1، 1985م.

المراجع الأجنبية:

1.Al tal, Ahmad yoef, King Hussaein's Igeacy cComponent of King Hussaein's Policy and Impact on the Economic development of Jordan (1953-1990), Jordan, 1995.
2.Szyliawicz. S.Joseph, Education and Moderzation in the Middle East, Ithaco and London, Cormell University Press, 1973.

الرسائل العلمية:

1.الدهامشة، جمان حامد فليح، اتجاهات طلبة الصف العاشر نحو التعليم المهني من منظور النوع الاجتماعي في مدينة عمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2012م.

الأبحاث العلمية:

1.أبو السميد، سهيلة، تقويم النشاطات التعليمية في المناهج والكتب المدرسية الحديثة، مجلة البصائر – الأردن، عدد1، سبتمبر 1996م.

2.حزين، أحمد مصلح، تقييم التجربة الأردنية في التعليم المتمازج / بالتناوب عن بعد (منصة درسك) وحضوريا خلال العامين 2020-2021م: التحديات. الإيجابيات. السلبيات، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث – مجلة العلوم التربوية والنفسية، عدد 35، يوليو 2022.

3.العتيبي، ختام، مفاهيم في التعليم الإلكتروني، مجلة رسالة المعلم – الأردن، عدد 2 و3، مجلد 42، يناير 2004.

4.العتيبي، ختام، ملخص وثيقة إطار العمل الإستراتيجي لتطبيق مبادرة التعلم الإلكتروني في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة رسالة المعلم – الأردن، عدد 1، مجلد 41، 2002م.

5.العوامرة، فهد نمر، تطبيق مضامين الأوراق النقاشية السابعة لتعزيز جودة منظومة التعليم في الأردن، مجلة دراسات، عدد 3، مج 45، 2018م.

التقارير والدراسات:

1.وثائق أردنية، حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة: التكليف والثقة، منشورات دائرة المطبوعات والنشر – عمان، 1999م.

المواقع الإلكترونية:

-https://www.rhdc.jo/documentary-platforms./

الهوامش:

[1] رشيد طليع: رشيد بن علي حسين ناصيف طليع، ولد عام 1877م في لبنان وتلقى تعليمه في اسطنبول، وشغل العديد من المناصب في الدولة العثمانية، وانخرط في العمل السياسي، وكان ضمن رجالات الدولة خلال الحكم الفيصلي في سوريا، ولكن علاقاته مع الفرنسيين المتوترة دفعته إلى مغادرة سوريا إلى الأردن، وعينه الأمير عبد الله الأول رئيسا للحكومة، فكان أول من تسلم هذا المنصب، وشارك طليع عام 1925م بثورة السوريين ضد فرنسا، ولكنه توفي سنة 1926م. مركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي: -www.rhdc.jo/documentary platforms

[2] سليمان النابلسي: رئيس وزراء أردني، ولد عام 1908 في السلط، وأتم تعليمه في القدس ونابلس، اهتم بالسياسة بعمر مبكر، وانخرط بالعمل الحزبي مبكرا، عين رئيسا للوزراء عام 1956م، وكان معروفا بميوله القومية، توفي سنة 1976م. أباظة والمالح، نزار ومحمد، إتمام الأعلام، دار صادر – بيروت، 1999م، ص 103.